بيان

وفد دولـــة قطـــر

يلقيـه

السيد خالد علي الكعبي

عضو وفد دولة قطر

الى

الدورة (٦٨) للجمعية العامة للأمم المتحدة

أمـام

اللجنة السادسة

حـول

التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

مقر الأمم المتحدة – نيويورك

٧ – ٨ اكتوبر ٢٠١٣

يُرجى المراجعة عند الإلقاء

Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations
809 UN Plaza, 4th Fl., New York, NY 10017 - Tel: 212-486-9335 - Fax: 212-758-4952

السيد الرئيس،

اسمحوا لي ان اتقدم لكم وللسادة أعضاء المكتب بالتهنئة الخالصة على انتخابكم لرئاسة اللجنة السادسة، واننا على ثقة بأن ما تتمتعون به من تجربة وحكمة سيحقق الاهداف المرجوة من لجنتنا، متمنين لكم النجاح والسداد، ومؤكدين لكم تعاون وفد دولة قطر معكم لتسيير أعمال اللجنة بيُسر ونجاح.

ولا يفوتنا في هذا المقام ان نعرب عن ادانتنا للاعتداءات الارهابية التي استهدفت المدنيين في بيشاور بباكستان وكينيا، ونتقدم الى اهليهم وذويهم بالتعازي، داعين الله أن يتغمد الضحايا برحمته والشفاء للجرحى والمصابين. ولا شك ان هذه الاعمال الارهابية من شأنها ان تزيد من عزيمة واصرار المجتمع الدولي على مواجهة الارهاب اينما وقع.

السيد الرئيس،

يود وفد بلادي ان يتقدم بالشكر والتقدير للأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة A/68/180المؤرخة في ٢٣ يوليو ٢٠١٣،، كما نود ان نعرب عن ارتياحنا لما ورد في تقرير الدورة السادسة عشرة للجنة المخصصة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٢١٠/٥١ المؤرخ في ١٧ ديسمبر ١٩٩٦، ونخص بالذكر جهود الدول الأعضاء، وخاصة وفد جمهورية مصر العربية الشقيقة، التي أفضت الى اعتماد توصية اللجنة المعنية، بالطلب من اللجنة السادسة في الدورة (٦٩) للجمعية العامة، انشاء فريق عامل من أجل وضع الصيغة النهائية للإجراءات المتصلة بمشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي.

ان دولة قطر تتطلع لليوم الذي ترى فيه الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي النور، رغم الصعوبات، وذلك لكي تُتوج الجهود التي بذلت خلال الفترة الطويلة المنصرمة باتفاق يحظى بتوافق الدول الأعضاء، لا سيما ان العالم أصبح بحاجة ماسّة لهذه الاتفاقية أكثر من أي وقت مضى.

وفي هذا الصدد، يُشدِّدُ وفد بلادي على الحاجة للتوصل الى اعتماد معاهدة شاملة تشتمل على تعريف محدد للإرهاب وعدم ربطه بدين أو عرق أو ثقافة معينة والتصدي لأسبابه

الجذرية، بما في ذلك الاستخدام غير الشرعي للقوة والعدوان والاحتلال الاجنبي وانكار حق تقرير المصير للشعوب الواقعة تحت الاحتلال وغياب العدالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتهميش، وكذلك تأكيد التزام المجتمع الدولي بتعزيز التعاون في مكافحة الارهاب.

السيد الرئيس،

لقد كانت دولة قطر ولا زالت طرفا فاعلاً في المفاوضات الجارية بشأن التوصل الى اتفاقية دولية شاملة بشأن الإرهاب. وضمن هذا الاطار، وفي غياب هذه الاتفاقية ، فقد حرصت بلادي على العمل على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

فالتجربة الوطنية القطرية المتميزة في التجاوب مع قرارات الامم المتحدة بشأن مكافحة الإرهاب، وتنفيذ الالتزامات المترتبة على انضمام دولة قطر الى أغلب الصكوك الدولية ذات الصلة، يُترجم سياسة وتوجهات بلادي، التي تؤمن بأهمية التنسيق والتعاون الدولي في مكافحة الإرهاب ، وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

ان التعاون القائم بين بلادي وبين المديرية التنفيذية لمكافحة الارهاب في الأمم المتحدة، يؤكّد سياسة بلادي المعروفة في هذا المجال، حيث زار الدوحة في شهر يناير الماضي وفد برئاسة المدير التنفيذي للمديرية آنذاك السيد مايكل سميث، وضمّ الوفد عددا من الخبراء، لتقييم جهود دولة قطر في مكافحة الارهاب، وقد تمخض عن الزيارة الاتفاق على عقد ورشة عمل خلال الفترة من١٠-١٢ ديسمبر القادم بشأن ((الاستراتيجيات الشاملة المتكاملة في مكافحة الارهاب)).

وننتهز هذه المناسبة لتجديد التهنئة للسيد جان- بول لابورد المدير التنفيذي للمديرية التنفيذية، بمناسبة توليه هذا المنصب، مؤكدين له على رغبتنا لمواصلة التعاون معه.

وضمن هذا التوجه، تعمل دولة قطر ضمن المنتدى العالمي لمكافحة الارهاب، وستستضيف الدوحة ورشة عمل ستُعقد في مارس من عام ٢٠١٤، حول" الشراكة

المجتمعية في مجال التطرف العنيف"، كمساهمة من دولة قطر في أنشطة المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، فضلا عن دعمنا لمشروع انشاء صندوق المنتدى العالمي لمكافحة الارهاب.

وعلى المستوى الإقليمي، قامت دولة قطر بالمصادقة على الاتفاقيات والمعاهدات ذات الصلة بمكافحة الإرهاب الدولي، كما أبرمت العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الثنائية في مجال التعاون الأمني لمكافحة الإرهاب مع كثير من الدول، وآخرها، في هذا العام، مع اسبانيا وايطاليا.

وعلى المستوى الوطني، فقد تم اعتماد تشريعات وطنية عديدة تنسجم مع تلك صكوك الدولية التي انضمت اليها دولة قطر، وتشتمل تلك التشريعات على العديد من القوانين المتعلقة بمكافحة الإرهاب وتمويله وغسل الأموال، فضلا عن تعاون الجهات القضائية القطرية مع الجهات القضائية الاقليمية والدولية في المجال الجنائي. ولهذا الغرض تم إنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب واللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال.

السيد الرئيس،

وفي اطار الجهود التي تبذلها بلادي لمكافحة الارهاب، فإنها تواصل التحضيرات اللازمة لعقد المؤتمر الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، الذي سيُعقد في الدوحة عام ٢٠١٥، وبالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في هذا الخصوص. ولا شك ان نتائج المؤتمر ستُساهم في دعم الجهود الدولية في مكافحة الارهاب.

وختاما يود وفد دولة قطر أن يعرب عن ادانته الشديدة لكافة أنواع الإرهاب بغض النظر عن شكله أو مرتكبيه، كما نؤكد استعدادنا للعمل بشكل ايجابي ومنفتح، في اطار اللجنة السادسة والفريق العامل من أجل وضع الصيغة النهائية للإجراءات المتصلة بمشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي.

وشكرا لكم.